

الامتيازات الأجنبية

ماضيها - حاضرها - مستقبلها

بقلم الأستاذ محمد أمين حسونه

الأصل في الامتيازات — الامتيازات في مصر — مقارنتها بتركيا — تفانم الحالة في مصر — مساوىء النظام الحالي — ما يعوق تقدمنا الاقتصادي — جهودنا في مكافئتها.

(١) في بحث غير واحد من كبار العلماء المشتغلين بالفقه والتشريع أن الأصل في الامتيازات الأجنبية هي الشريعة لمحمدية السمحاء التي تنص على أنه يسمح للأجانب بتركهم إلى قضائهم للفصل في منازعاتهم الطائفية ، ويدلّل قوله عز وجل « فإن جاءوك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم »

ولفظ الامتيازات Capitulations مأخوذة من كلمة « كابوت » أي الروس أو الفصول الذي كان العهد الاسرائيلي القديم ينقسم إليها ، وفي معنى آخر « الخضوع والتسليم بالأمر »

والامتيازات في حد ذاتها ، بقية من بقايا العصر الاسلامي الأول ، حين كانت كل أمة من الأمم الأجنبية تطلب ضماناً لرعاياها في شكل امتياز يمنح لهم ويحول لهم حق الإقامة في البلدان التي يرغبونها ، مع عدم التعرض لهم بسوء ، وحمايتهم من الاضطهاد ، ولا يخفى أن ذلك كان ضرورة للاتصال بهم لمصلحة التجارة

ويعزو البعض إلى أن نظام الامتيازات الحالي أصله تركيا ، على أن التاريخ يذكر لنا بعض معاهدات أبرمت في شكل امتيازات بين كل من : السلطان صلاح الدين الأيوبي ، وجمهورية بيزا في ٢٥ سبتمبر سنة ١١٧٣ ، إذ جاء فيه ما يلي « جاءنا مندوب بيزا فأنضح لنا أن

مصادر هذا البحث ومراجعته :

- ١ — كابوت بك — لمحة في تاريخ مصر
- ٢ — تقارير نوبار باشا
- ٣ — مركز مصر الاقتصادي
- ٤ — المجتراء في مصر لورد كرومر
- ٥ — الياس الأيوبي — مصر في عهد الخديوي اسماعيل
- ٦ — مذكرات باريقي بالقاهرة
- ٧ — مجموعة مجلة كلية الحقوق

البيريين راغبون في ولائنا وإطاعة أوامرنا ، والحجىء إلى ممالكنا ، وقد سمحنا لهم بالدخول مراعاة لمصلحة التجار الذين يجيئون إلى بلادنا ويحضرون معهم أصناف السلع والبضائع ويؤدون عليها الرسوم »

وفي سنة ٤٤٨ هجرية عقدت معاهدة بين كل من : السلطان أبي النصر وجهورية فلورنسا ، وفي سنة ٩٠١ هجرية عقدت معاهدة بين كل من : السلطان قايتباى ، وجماعة القرتيين من أهالى فلورنسا ، ثم اتفقهم أيضاً مع السلطان قانصوه الغورى سنة ٩١٠ هجرية حينما أنشأوا قنصلية لهم بمدينة الاسكندرية .

أما الامتيازات في تركيا ، فقد بدأت سنة ١٥٣٠ ميلادية حينما منح السلطان سليمان القانونى فرنسوا الأول ملك فرنسا امتيازاً لرعاياها في تركيا ، ثم امتيازاً آخر إلى كل من : ملك إنجلترا واسكتلندا ، ثم إلى بقية الدول المسيحية .

وكانت هذه المعاهدات التى تعطى فى شكل امتيازات تنتهى بموت صاحبها ، إلا أنه صدر فى سنة ١٧٤٠ قانون مقتضاه أن الامتيازات تبقى بصفة مستديمة ، وأنها لا تسرى على الدولة العلية وحدها فحسب ، بل على جميع الولايات التابعة لها .

وهذه الامتيازات التى كانت عبارة عن منح يمنحها السلطان بصفة مؤقتة ، كان الغرض منها تأمين التجارة والبحارة والرحالة على أرواحهم وأموالهم ، وحضهم على الهجرة لنشر التجارة فتنتعش الحياة الاقتصادية .

(٢) وجاء السلطان سليم إلى مصر ، وأراد اجتذاب الأجانب إلى ربوعها لينقلوا اليها ألوان الحضارة الأوربية ، وليروجوا تجارتها فيسود فيها الرخاء ، فأصدر بلاغاً إلى قناصل الدول فى الاستانة جاء به : أن جميع المعاهدات التى أبرمت مع تركيا يسرى منعولها فى مصر ، وأن للأجانب حق الإقامة والتمتع بنفس الامتيازات الممنوحة اليه فى حدود الدولة العلية ، بل وأكثر .

وكان من المقتضيات الطبيعية لهذه المزايا تعيين قناصل اتسعت سلطتهم تدريجياً ، وبمرور الزمن صارت الفئات الصغيرة من التجار جاليات مقيمة تتمتع بالاعفاء التام تقريباً من تشريع الدولة وخصرائها ، وتتكون منها دويلات داخل الدولة مما يتنافى وسيادة الدولة المستقلة ، ويقم سداً منيعاً فى سبيل تقدمها وإدخال تشريع جديد إلى قوانينها .

وقد يرجع السبب الأساسى إلى تمتع هذه الكثرة الهائلة من الأجانب ، الى أنهم يشعرون روح التعليم فى أوساطها ، وينقلون اليها ألوان الحضارة ، وروجون سلعها ومحصولاتها ، ويستخدمون أموالهم فى إنشاء الشركات والمشروعات النافعة بين ربوعها ، فاذا نظرنا إلى العصر الحاضر

حق لتأن تسأل : هل يؤدي الجانب إلى مصر اليوم هذه الخدمة حقاً حتى يحق لهم اكتساب هذه المزايا التي ترفعهم عن الوطني ؟

إن أكثرهم يأتي إلى بلادنا لا يملك شروى نقيز ، يقصدونها لغرض الارتاق والارتفاع منها ، وليجنوا ثمراتها وخيراتهم دون أية خدمة يؤدونها ، حتى صارت مصر لهم كالبقرة الحلوب ، نحن نطعمها ونسهر على راحتها وهم يأخذون لبنها وخيرها

بل إن البعض من الأجانب ينشرون في البلاد الفساد ، ويرتكبون أفظع الشرور والآثام ، يتاجرون في المحظورات والمخدرات وفي الرقيق الأبيض ، ويستعين بهم بعض الأشرار — من الوطنيين — على ارتكاب الجرائم ، واقتراف الموبقات وتهريب البضائع ، دون خشية من القانون الذي لا يملك لمطة لتأديبهم وردعهم .

وقد ظلت الامتيازات في مصر على ما هي عليه إلى أن تسلم زمامها « محمد علي » فكان لزاما عليه أن يقيها كما هي اسببين :

١ — أنه تعهد للباب العالي بمحافظته على جميع التعهدات التي ارتبطت بها تركيا مع بقية الدول إذ جاء في فرمان ولايته سنة ١٨٤١ « بأن عليه احترام جميع المعاهدات ، التي أبرمت والتي ستبرم بين الحكومة العثمانية والدول المتحابية » .

٢ — تشجيعه للتجارة ، فقد تسلم زمام مصر وعدد سكانها لا يزيدون عن ٢ مليون نسمة وتجارتها الخارجية نحو ٥٧٧٠٠٠ جنيه ، إذ أن مصر كانت تن في ذلك الحين من حكم المماليك وإرهاقهم إياها بمختلف الضرائب .

وقد كان « محمد علي » يكرم وفادة الأجانب ، ويعمل على راحتهم جهد طاقته ، لأنه كان في أشد الحاجة إليهم في معاونته على إصلاح حال البلاد وترقية شؤونها الداخلية ، وتنفيذ المشروعات الضخمة التي كان يخرجها شيئاً فشيئاً ... والدليل على ذلك ما جاء بأحدى المخطوطات التي كتبها « محمد علي » وعثر عليها كلوت بك ونشرها في كتابه وهي « نوصيكم بعمل ما يلزمكم لا يلحق بحامل هذا حيف ، أو يوجه إليه شتم من الفلاحين ، وأن تبادروا بموافاته بما يحتاج إليه ، وألا يدفع ثمناً عنه إلا السعر الجاري ، وإني أعتبر أن الخدمات التي ستؤدونها إليه كأنها أدت إلينا بالذات » .

كان من جراء ذلك أن الحكام أكرموا الأجانب فوق الحاجة واحترموهم احتراماً لا مزيد عليه ، واستعانوا بهم على قضاء ما ربههم وشهواتهم ، ووجد هؤلاء في مصر مرتعاً خصباً يجنون منه أطيب الثمار ، فزادت سلطتهم وقوى نفوذهم لدرجة أن كانوا يعاملون الوطنيين بسوء واحتقار بكل ما في الوسع ، وليس أدل على ذلك من قول كلوت بك نفسه « إن فريقاً من الأجانب يسلكون مع المصريين مسلك الشدة والقوة ، ويعاملونهم معاملة لا تتفق وروح النظام والمدنية الحاضرة التي

يدعونها وينتسبون اليها ، وذلك لأنهم يعتبرونهم ككائنات حقيرة مردولة خارجة عن نطاق النوع البشرى ويرون أنه ليس من الواجب مخاطبتهم بغير لسان الكبراج الذى يحملونه لضرب المكلفين بحمل أمتعتهم وأشياءهم باعتبار أنهم دواب يسامون سوء العذاب .

وتفاقت الحال بعد ذلك تفاقماً صار من الصعب إيقاف تياره أو صده ، ذلك أن الأوربيين الذين فى مصر - وكانوا قد كثروا - منحوا لأنفسهم حقوقاً فوق ما أجازته الامتيازات ، أقدموا على ذلك لعلمهم أنه ليس فى البلاد من يعارضهم أو يمنعهم فيما يأتون ، وما كان ذلك كله إلا من تساهل الخديويين الذين قال عنهم لورد كرومر : « إن الخديويين لحاجة عاجلة منحوا الأوربي كثيرًا من الامتيازات لم تصادق عليها معاهدة ، ولو أنهم تنبهوا لما حدث - نتيجة غفلتهم هذه - لما وسعهم مقاموتها . وعدم الوفاء بما عليهم من الديون دفعهم للتزول عن جانب من حقوقهم السياسية مقابل تنازل وقتي ، فصار الأوربي فى مصر صاحب الامتياز أكثر منه امتيازاً فى تركيا ، فشأ عن ذلك أن الجانب من الممتلكات التركية أصبحت فى السنوات الأخيرة تحت مراقبة دولية أوربية ، فأضحت الامتيازات أقل ما يكون ضرورة ، وبلغ من سوءها أن عطلت تقدم البلاد ، فدرجة الامتيازات أعلى ما تكون ، وشرها أكثر ظهوراً فى مصر من أى بلد من بلدان السلطان » .

(٣) فهذه الفوارق التى ظهرت فى مصر عنها فى أى بلد من بلدان السلطان - كما يقول كرومر نفسه - انحصرت فى المخالفات والجنح والجنايات والدعاوى المدنية والتجارية وحق الامتلاك والعقار .

فالجنح والجنايات التى كان يرتكبها الأجنبي فى تركيا كانت خاضعة للسلطة الأهلية وحدها خارجة عن سلطة القناصل ، على حين نجد فى مصر أن الأجنبي الذى يرتكب - ولو مخالفة بسيطة - فانه كان يسلم إلى القنصل التابع له للفصل فى أمر دعواه ، ولا يخفى أن لكل بلد نظاماً ولوائح داخلية خاصة تختلف تمام الاختلاف عن الأخرى .

والجريمة التى يرتكبها الأجنبي فى مصر . فانه يرسل إلى بلاده ليحاكم هناك بمقتضى قانونها . الأمر الذى من شأنه كثيراً ما يطلق سراح المجرمين والسفاهين ، نظراً إلى أنه من المتعذر إحضار شهود للقضية ، ولأن القضاة والمحلفين غير ملمين بطروف الجريمة تماماً ، وقد وضحت مساوىء هذا النظام تماماً فى حادثة قتل رجل ثرى عظيم فى القاهرة - ميسو شيكوريل - كان اثنان من المجرمين فيها أجنبيين والثالث مصرى ، فقد حكم على المصرى بالاعدام ولكن تنفيذ العقوبة ظل معلقاً شهوراً عدة فى حين كان الأجنبيان يستأفنان حكم المحكمة القنصلية فى بلدهم ، لأنه كان من الضرورى جداً إرجاء تنفيذ الحكم على المصرى الى أن يصدر الحكم النهائى على زميله ، ولما كانت قوانين بلديهما لا تسمح بعقوبة الاعدام فقد حكم عليها بالاشغال

الشاقة...وقد أثار هذا الاختلاف - في الحكم على مجرمين اشتركوا في جريمة واحدة - استياء شديداً من كافة الطبقات الرشيدة في مصر .

والدعوى المدنية التي تتجاوز الأربعين جنبها ، فهذه كانت من اختصاص محكمة الباب العالي ، ولما كان من المتعذر على الفرد الذهاب الى الآستانة نظراً الى شقة المسافة ، وكثرة المصاريف التي كثيراً ما تربي على قيمة الدعوى ، فقد سمح لهم برفعها أمام محكمة الخصم ، ولا يخفى أن القنصل كثيراً ما كان ينتصر لابن وطنه على المصري ، وإذا حدث وحكم بشيء فقد كان تنفيذ هذا من الصعوبة بمكان .

أما المواد العقارية فترى أن تركيا قد سمحت للأجانب بامتلاك العقارات في بلادها تحت بعض التحفظات ، ومع دفع الضرائب عنها ، على حين انعكس الامر في مصر ، فقد رفض الأجانب في زمن سعيد باشا دفع الضرائب ، بدليل ما جاء في أحد تقارير نوبار باشا : « منذ أربعين سنة ، والاوربي يتمتع بحق الملكية العقارية في مصر ، ومن المفروض أنه يمتلكها طبقاً لقوانين البلاد ، أما في الواقع فإنه يتمتع بحجة كون الامتيازات تحمي الاوروبيين من دفع الضرائب اذا كان مالكا لمثل أو لأرض زراعية ، وعند ما يتداخل القنصل تكون النتيجة عدم الدفع في كل الاحوال » . وقال في موضع آخر : « لقد صارت مصر دولة لا يمكن للوطني فيها أن يجد العدالة سواء أكان مدعياً أو مدعى عليه ، ويعتبر نفسه سعيداً اذا هو لم يترك لمستأجر الاجنبي غير منزله ... »

أما سلطان مصر وهيبة حكومتها فقد زالت تماماً ، وساعد على ذلك بعض الحكام ، وقد طلب سعيد باشا من القناصل الاجتماع بهيئة مؤتمر وإقرار تنفيذ بعض القوانين الجنائية ، ففشل المؤتمر .

(٢) أثرت هذه الحالة تأثيراً سيئاً في سير البلاد وتقدمها الاقتصادي حتى ضج الجميع بالشكوى وتعطلت أعمال الناس وهضم حق المصري وصار لزاماً على الاجنبي صاحب الامتياز أن يتنازل قليلاً عن بعضها حتى ترجع البلاد إلى حالتها الطبيعية وتتخلص من المؤثرات المصطنعة التي فرضت عليها ظالماً وعدواناً .

ظهر « اسماعيل » في الافق يحمل بساعده القوى معول الهدم ، يريد أن يقوض به أركان هذه الامتيازات ، فاتهز فرصة وجوده بفرنسا لحضور المعرض الذي مثلت فيه مصر هناك ، ففاوض الامبراطور نابليون الثالث ليساعده على إلغائها ، ولكن السلطان عبد العزيز — وقد كان بفرنسا ذاك الوقت — وقف له بالمرصاد ، وعارض في أمر إلغائها أشد المعارضة ، اثلاً تتخذ مصر من إلغائها ذريعة لاعلان استقلالها وانفصالها عن بلاد السلطان !!

أعيت « اسماعيل » الحيل فكلف وزيره الداهية « نوبار » بايجاد حل لهذه المشكلة التي تفاقم

خطرهما ، فافترح عليه انشاء محكمتين للتجارة : الأولى بمدينة القاهرة ، والثانية بالاسكندرية وفعلاً أنشئت ، وكانتا مختصتين بالنظر في القضايا التجارية المرفوعة من الأجانب على الاهالي وبالعكس ، وكان رؤساؤهما من الأجانب ، إلا أنهما لم تأتيا بالقائدة المرجوة من إقامتهما العدل والمساواة ، فرأى « اسماعيل » بثاقب فكره أن تنشأ في البلاد حاكم دولية يكون من اختصاصها النظر في الجرائم والجنح والمواد العقارية والتجارية التي تنشأ بين الأجانب والوطنيين ، فسافر نوبار خصيصاً لهذه المهمة إلى لندن وباريس والأستانة ، وعقد المؤتمرات رجاء أن يوفق إلى إيجاد حل لذلك ، ووافقت الدول جميعاً ما عدا فرنسا التي عارضت في أن تكون سلطة هذه المحاكم الفصل في الجنایات .

وفي ٥ يناير سنة ١٨٧٠ عقد مؤتمر دولي بالقاهرة للنظر في أمر الامتيازات وانشاء محاكم مختلطة ، وانتهى المؤتمر من أعماله بعد أن وافق على ذلك ، وانشئت هذه المحاكم باحتفال رسمي كبير في سنة ١٨٧٦ . وتختص هذه المحاكم الآن بالنظر في القضايا المدنية والتجارية والدعوى الخاصة بالملكية العقارية ، ولها اختصاص محدود في المسائل الجنائية : كالافلاس ، والاختلاس ، ومخالفة لوائح البوليس ، وللجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة حق تطبيق القوانين الجديدة على الأجانب ، ولا شك أن نجاح هذه المحاكم وتزاهتها من أبرز الجهود في تاريخ مصر الحديث ، مما رفع شأن العدالة في البلاد وبسط بعض سلطتها .

(٥) ذكرنا أن هذه الامتيازات عقدت في جو يختلف تمام الاختلاف عن جو العصر الحاضر ، فوجودها الآن ظم بين على المصريين ... فكثيراً ما تثير الامتيازات حقد الوطنى على الاجنبى وتحمله ضغينة لا مبرر لها ، لأنه يمتاز عنه في كافة الحقوق المدنية والجنائية والتجارية ، وقد سبق أن شرحنا ظروف جريمة يشترك فيها وطنى وأجنبى ، وكيف أن الاول يحاكم بمقتضى قانون بلاده الذى يكون عادة صارماً ورادعاً لأمثاله ، وكيف أن الثانى يذهب إلى بلاده ليحاكم بمقتضى قانونها ، وقد يبرأ وقد يعود ثانية إلينا تحت شخصية غامضة لمعاودة إجرامه . وإن في سير هذا التشريع وبمثل هذه الصورة الشاذة ما يؤلم المصريين كثيراً إذ أن فيه عدم الثقة بهم وبقضائهم الاهلى الذى يشهد فيه دروizas بقوله « إن الذين يعرفون الشباب المصرى لا يحفلون أنه يستطيع أن يمد المحاكم بقضاة عادلين متعلمين ، لا يظلمون انساناً ولا يحجرون على أجنبى بدافع كراهتهم لجنسية أو تعصبهم الدينى »

وان من أكبر العقبات التي تمنع البوليس المصرى من تنفيذ رغباته وتأدية واجبه على أكمل وجه ، أنه لا يستطيع دخول منزل أجنبى بدون ترخيص من القنصلية التابع لها ، وفي هذا ما يستخدم لحماية المجرمين ، إذ أن القنصلية تغلق أبوابها في أيام الاعياد والآحاد ، وقد يمنع قواص القنصلية أحياناً عن الذهاب لمرافقة البوليس المصرى خاصة بعد الغروب ، وقد يماجأ البوليس

المصري بادعاء أحد الأجانب أنه ليس رعية فتظل مسأله معلقة للفصل في أمر جنسيته أولاً ، وهذا نظام عقيم يشل جهود البوليس والأمن العام .

ومسألة اعفاء الأجانب من التشريع المصري عقبة لا يستهان بها ، خاصة في مكافحة جرائم المواد المخدرة ، وقد حدث في مارس سنة ١٩٢٥ أن سنت الحكومة المصرية - بموافقة الجمعية العمومية لحكمة الاستئناف المختلطة - قانوناً لمحاربة تجارة المخدرات ، وبمقتضى هذا القانون اعتبر أن ما يرتكبه الوطني يعد جنحة يعاقب عليها بالشدة ، أما ما يرتكبه الأجنبي فهو مخالفة بسيطة لا تتعدى الحبس البسيط وغرامة جنية واحد ، ولهذا السبب تقدمت الحكومة المصرية باقتراحات عدة لتجاوز اختصاص المحاكم المختلطة فيما يتعلق بالجرائم ، ولا يزال هذا الاعفاء تاماً ماعدا : الرسوم الجمركية وضريبة العقار ورسوم بلدية الاسكندرية ، وأخيراً ضريبة الخمر التي ظلت المفاوضات جارية بشأنها بين الحكومة المصرية والدول زهاء عامين .

(٦) فهذا النظام الشاذ الذي تنفرد به مصر اليوم قد أصبح نظاماً بالياً عتيقاً لا يتفق وروح المدينة المنشرة التي تتطلب المساواة ، وهو كما قال عنه كرومر نفسه : « قد أصبح نظاماً عتيقاً مضى زمانه وانقضى أوانه ، وبات حائلاً دون تقدم البلاد الصحيح ومعوقاً لأعمال الحكومة » ... هذا فضلاً عن أنه اليوم عقبة كؤود في سبيل تقدم البلاد الاقتصادي ، وشل حركة مواردها المالية ، وموقف لدولاب أعمالها . وانه العقبة الوحيدة التي تقف في سبيل التشريع الذي يريد أن يضع للدولة ميزانية تكفل العدل والمساواة ، وتأتي بدخل كبير يسد النقص الذي تحدثه المشروعات والاصلاحات التي تتطلبها البلاد ... وإذا بحثنا عن أهم الأسباب التي تدعو الى ذلك وجدناها تنحصر فيما يلي :

١ - امتناع الأجانب عن دفع الضرائب ، ولا يخفى أن الدولة فقيرة وإيرادات خزينتها محدودة ، فامتناعهم عن ذلك يوقف الاصلاحات المطلوبة لها ... ثم إن الضرائب التي تجمع ترى أكثرها يصرف على الأحياء الأوربية التي يسكنها الأجنبي لتجميلها ونظافتها قبل أن تصرف على الأحياء الوطنية .

٢ - ضريبة الدخل ، كفرض ضريبة على العزوبة والميراث وإيراد الأغنياء والضرائب التجارية على السكبيالات والشيكات والسندات والأسهم وما شابه ذلك ، وفرض ضرائب على الملاهي والمسارح ، لتعذر تطبيق هذه اللوائح على الأجانب ، ومن الظلم البين تحميل المصريين وحدهم دفعها .

٣ - مقاضاة التاجر الوطني للأجنبي وبذله حقه بعد جهد ومشقة ، لتذرع الثاني بالمحاکم المختلطة التي كثيراً ما تبعد عن بلدته ومركز أعماله .

٤ - أن كل ضريبة جديدة يراد فرضها لا بد وأن تنال موافقة الدول التي لرعاياها

امتيازات في مصر، فإذا امتنعت واحدة منها على الموافقة صعب التنفيذ، وقد حدث في سنة ١٩٠٩ م أنه لما تحسنت حالة المجارى في القاهرة روى وضع ضريبة صغيرة على أصحاب العقارات الذين استفادوا منها، فطالبت الحكومة البرتغالية في ذلك نحو ستة شهور، وأخيراً جاء جوابها «ذا بها لا نوافق، لا بشرط، هو الحصول من الحكومة البريطانية على وعد خاص ببعض الشؤون الاستعمارية في جنوب إفريقيا!!»

٥ — ليس في استطاعة الحكومة المصرية تنظيم المناجم والمصانع والمعامل التي يديرها أو يملكها الأجانب، فالتشريع الذي يملكه القانون قاصر لا يجوز له الحق في أكثر من حبس أسبوع أو غرامة جنية مصرى.

ولا يخفى أن الأجانب هم أصحاب التجارة والصناعة في البلاد، وهم يخفونها بأيديهم ما دامت هناك قيود موضوعة تمنع المشرع المصري من إيجاد لائحة داخلية للمعامل وتشريع للعمال.

٦ — ان في فرض ضرائب جديدة ما ينعش الحياة الاقتصادية في مصر فتكثر الإصلاحات: كانشاء القناطر وطرق الملاحة الجوية والنهرية والبحرية وطرق المواصلات الزراعية، وأول ما يعود في ذلك من النفع هو على الأسواق الغربية التي نستورد منها كل المواد الخام والآلات والسيارات والبواخر ونحوها مما يعود عليها بالنفع قبل غيرها.

(٧) إن الدول التي يتمتع رعاياها بامتيازات في مصر هي: إنجلترا وفرنسا وإيطاليا واليونان والولايات المتحدة وهولندا وبلجيكا والدانمارك والسويد والنرويج وإسبانيا والبرتغال. أما روسيا والنمسا والمجر وتركيا، فقد فقدت امتيازاتها بعد الحرب العظمى، واستعادت ألمانيا البعض منها بموجب المعاهدة المصرية الألمانية (١٣ يونيو سنة ١٩٢٥).

وبعد أن أعلن استقلال مصر وأصبحت لها سفارات وقنصليات في الخارج سعى المرحوم ثروت باشا في إلغاء هذه الامتيازات التي لا تتفق وجودها وسيادة الدولة المستقلة ووضع صادق حنين باشا مذكرته القيمة إلى المؤتمر الدولي الاقتصادي الذي عقد بخيف عن الامتيازات وبالغ ضررها، موجهاً نظر الدول إلى العقبات التي تعترض طريق العدالة المصرية من وجودها، ورغبة الحكومة المصرية في تخفيف الضرر الذي يلحقها من وجودها، وقد وافقه المؤتمر على طلب تخفيفها.

لقد صارت مصر مملكة مستقلة ذات سيادة لها دستورها وتشريعها النيابي، لها سفاراتها وقنصلياتها المنتهية في كافة أنحاء العالم، لها قضاء من أرقى قضاء في العالم، وقانونها متخذ عن أحدث القوانين العصرية، وفي محاكمها قضاة درسوا القانون في الغرب، وفيها مشرعون يضارعون أكبر المشترعين العالميين، وكثر بها عدد المتعلمين، وأصبحت مصر أرقى بكثير من الدول التي

ألغت الامتيازات الأجنبية بها: كفارس والصين وسيام وجميع الولايات التي كانت تتألف منها
الامبراطورية العثمانية ، فوجود هذه الامتيازات بها لما يحط من شأننا ويصغرنا في عيون بقية
الشعوب الاخرى .

لقد أصبحت هذه الامتيازات الآن من أكبر الضربات الموجهة إلى حقوق السيادة
المصرية والعزة القومية ، وإنها لصرح مشيد لنفوذ الأجنبي فيها . ونحن ننتظر بفروغ صبر إنهاء
المسائل المعلقة بيننا وبين إنجلترا لنصل إلى حل موفق فيما يختص بالخلاص من ربة هذه
الامتيازات .

محمد أمين حسونه

بلوم في العلوم التجارية والاقتصادية

الاسراء

(بقية المنشور على الصفحة ١١٠٦)

والليلة ، وقد حدث الناس لما أصبح بما رأى ، فصدقه المسلمون الذين قوى إيمانهم ورجحت
عقولهم وأثار البرهان بصائرهم ، وكان أسرعهم في تصديقه أبو بكر رضي الله عنه ، فلقب من ذلك
الوقت بالصديق .

أما المشركون وضعفاء الايمان فقد بهتوا وأمعنوا في تكذيبه والزراية به ، والخط من قدره
وأخذوا يسألون هذا المعصوم أن يصف لهم بيت المقدس - ولم يكن رآه قبل ليلة الاسراء -
فجلاه الله له ، فأخذ يصفه لهم أدق وصف وأتمه ، وأخبرهم بآيات أخرى رآها في طريقه دلت على
خزيهم وصدقه ، فعليه من ربنا أفضل الصلاة وأتم السلام .

فجدير بالمسلمين أن يتقربوا إلى الله تعالى في هذه الليلة المباركة بصنوف البر وأنواع الاحسان
وأن يكثروا من الاعمال الصالحات ، إحياء لذكرى إكرام الله عز وجل لنبيه العظيم ، وشكراً
لله تعالى على نعمه الكبيرة .

محمد الجبيلوي